

أنطوان شلحت*

نتنياهو يستقوي بترامب

تنشغل إسرائيل منذ مطلع سنة ٢٠١٧ بتفحص ما إذا كانت فرحتها العارمة بفوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، لها ما يبررها أو أنها سابقة لأوانها، الأمر الذي دلّت عليه الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو للولايات المتحدة في أواسط شباط/فبراير ٢٠١٧، وعقد خلالها اجتماعاً مع ترامب وقادة الكونغرس الأميركي.

أتت هذه الزيارة بعد أسبوع من قيام الكنيست الإسرائيلي بالمصادقة بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع القانون الرامي إلى تنظيم الوضع القانوني للبور الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية، والمعروف باسم "قانون التسوية". وقبل هذه المصادقة حذر رئيس تحالف "المعسكر الصهيوني" زعيم المعارضة عضو الكنيست يتسحاق هيرتسوغ من مغبة التصويت عليه بدافع الخشية من تقديم لوائح اتهام ضد جنود وضباط إسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وأضاف أن الحديث يدور حول قانون ضمّ فعلي للمناطق المحتلة، مؤكداً في الوقت عينه أن معارضته للقانون تنبع من معارضته للضم ولمّ شمل عشرات ألوف الفلسطينيين ضمن تخوم الدولة اليهودية (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٧/٢/٧).

وأشار معظم التحليلات التي تناولت زيارة نتنياهو إلى أن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال ولاية ترامب ستتميز بانسجام أيديولوجي إلى جانب الانسجام السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بتقويم النظامين الإقليمي والدولي.

وقبل هذه الزيارة كانت عدة تحليلات قد أشارت إلى موضوع الانسجام الأيديولوجي بين الزعيمين (راجع تقريرنا في العدد السابق).

وعلى نحو خاص، أشير في هذا الصدد إلى أن ذلك الانسجام ناجم عن كون الزعيمين سلطويين من ناحية رؤيتهما إلى ماهية الحكم، وينتميان إلى اليمين المتطرف في رؤيتهما الأيديولوجية. كما أنهما يتسمان بعدة صفات مشتركة، مثل العداء للصحافة ووسائل الإعلام، واعتبار السلطة التنفيذية السلطة الأعلى في الدولة وأن على باقي السلطات الانسجام مع توجهات هذه السلطة الأعلى، والاعتقاد أن الدولة محصورة بشخصيهما، وأن صفاتهما الشخصية كافية لإدارة الدولة والتقدم بالسلطة نحو تحقيق أهدافها.

وأشير أيضاً إلى أن كليهما يهويان حياة الرفاهية والترف اليومية، لكن بينما يتمتع ترامب بذلك بسبب قوته الاقتصادية ونجاحه التجاري، يقوم نتنياهو بذلك عن طريق تلقّي العطايا والهدايا من رجال أعمال،

* كاتب وباحث فلسطيني.

وخصوصاً اليهود في العالم. وقد فجّرت هذه العطايا شبهات حول ننتياهو بشأن احتمال ارتكابه مخالفات فساد لا تزال خاضعة لتحقيقات الشرطة، وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً.

من ناحية الرؤية الأيديولوجية، يجب الإشارة إلى أن ننتياهو وترامب يتبنّيان مواقف معادية للأقليات والمهاجرين والمسلمين. وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن أهمية عداء ترامب للمسلمين تكمن في تجاوز التباين الذي كان قائماً بينها وبين الإدارة الأميركية السابقة برئاسة باراك أوباما إزاء هذا الموضوع.

مهما يكن، من الواضح أن أول لقاء عمل بين ننتياهو وترامب أفضى إلى إحداث قطيعة بين سياسة إسرائيل بحكومتها اليمينية الحالية وسياسة الإدارة الأميركية السابقة برئاسة أوباما، وخصوصاً في الموضوعات التالية:

أولاً، القضية الفلسطينية: أفلح ننتياهو في تحقيق انسحاب أميركي ولو تصريحي من التزام واشنطن حل الدولتين. وقد تبنّى ترامب مقولة ننتياهو أن على الطرفين التوصل إلى الاتفاق أولاً، الأمر الذي يعني التخلي عن مرحلة تدويل الحل الذي تقوده السلطة الفلسطينية في الآونة الأخيرة، ويعبّر عن انسجام مع توجه ننتياهو بأن أي حل يجب أن يكون ضمن اتفاق الطرفين عليه، وليس فرضه على إسرائيل. كما تعهد ترامب بأن الحل الذي يتوصل إليه الطرفان هو المقبول، الأمر الذي يشكل انسحاباً من التزام إدارة أوباما بحل الدولتين.

ثانياً، المستوطنات: اعتبر ترامب أن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ليست عائقاً أمام السلام، ومع أنه طالب ننتياهو بـ "التريث في البناء الاستيطاني وإقامة مستوطنات جديدة"، إلا إن إدارة ترامب لن تكون مثابرة في رصد الخروقات الإسرائيلية بشأن المستوطنات والتتديد بإسرائيل جزاء ذلك، الأمر الذي حدا بصحيفة "يسرائيل هيوم" المقربة من ننتياهو إلى وصف العلاقات بين البلدين في عهد ترامب بأنها "روح جديدة" ("يسرائيل هيوم"، ٢٠١٧/٢/١٧). وكذلك رحّب عدد من الوزراء بتصريحات ترامب، وقال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي غلعاد إردان (الليكود) إنها "تثبت أننا في عهد جديد"، وإنها "تدل على إدراك بأن حل الدولتين ليس الوحيد من أجل تحقيق سلام، وأنه حان الوقت لقلب المعادلة وممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني لكونه الجانب الرافض، ونقل رسالة واضحة إليه فحواها أن رفض السلام والتربية على الكراهية والعنف لهما ثمن". وقال وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينت (رئيس "البيت اليهودي") إنه بعد ٢٤ عاماً أنزل علم فلسطين عن الصارية واستُبدل بعلم إسرائيل، واعتبر أن تصريحات ترامب تسمح بأن تضم إسرائيل مناطق الضفة الغربية إليها (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠١٧/٢/١٦).

ثالثاً، المؤتمر الإقليمي: تبنّى ترامب فكرة ننتياهو بشأن المقاربة الإقليمية لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، القائمة على فكرة تعزيز البيئة الإقليمية لإسرائيل وعلاقتها مع الدول العربية، وذلك قبل عقد مؤتمر إقليمي يكون بين اهتماماته التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية. وكانت صحيفة "هآرتس" كشفت النقاب عن لقاء عُقد في العقبة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاقل الأردني الملك عبد الله الثاني، ووزير الخارجية السابق جون كيري، بهدف تسوية الصراع عبر مؤتمر إقليمي، وتبيّن أن ننتياهو أفضل هذه المبادرة خوفاً من الائتلاف الحكومي، وتهرباً من الحل. وثمة تقديرات فحواها أن الكشف جاء ليبين أن ننتياهو غير جاد في هذا الطرح، وأن الرئيس ترامب لا يعلم عمّا يتحدث عنه (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠١٧/٢/٢٠).

رابعاً، الملف النووي الإيراني: تبنّى ترامب كذلك توجهات ننتياهو بشأن الملف النووي الإيراني، معتبراً إياه خطراً على الأمن الإسرائيلي، ومؤكداً أن الاتفاق كان سيئاً. ومع أن ترامب كان قد تفوّه بهذا الموقف خلال الحملة الانتخابية، إلا إن تصريحه بهذا الشأن وهو رئيس الولايات المتحدة يحمل جوهرًا مختلفاً. واستطاع ننتياهو أن يحصل من ترامب على موقف يؤيد تشديد العقوبات على إيران، باعتبار أن الاتفاق أجهض الإنجازات التي حققتها العقوبات في الأعوام السابقة، ويعتقد أنه يستطيع أن يقنع البيت الأبيض بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، كما يعتقد أن هناك انسجاماً في تصوّر الخطر الإيراني، على عكس إدارة أوباما.

ولخص نتنياهو زيارته لواشنطن التي عقد خلالها اجتماعاً مع ترامب بالقول إنها كانت تاريخية، وأضاف أمام اجتماع الحكومة الإسرائيلية: "إن التحالف بين البلدين كان دائماً متيناً، ولكنني قلت هناك وأقول لكم أيضاً هنا في القدس، إن هذا التحالف تعزز أكثر لسببين: أولاً، هناك علاقات شخصية طويلة تربط بيني وبين الرئيس ترامب وهي مهمة؛ ثانياً، وجود رؤية مشتركة حول المخاطر والفرص في الشرق الأوسط. فنحن متفقان حول التهديد الرئيسي والمتزايد الذي تشكله إيران وضرورة التصدي للعدوان الإيراني على الصعد المختلفة، وكذلك على إمكان القيام بمحاولة لترسيخ المصالح الإقليمية الآخذة بالتبلور بين إسرائيل والولايات المتحدة ودول في المنطقة أيضاً من أجل صد إيران، وكذلك من أجل تطوير فرص أخرى وتحقيق علاقات طبيعية. وفي نهاية المطاف نأمل أن يؤدي هذا أيضاً إلى تحقيق السلام." وأشار نتنياهو إلى أنه تم خلال الزيارة الاتفاق على تشكيل أطقم بهدف توسيع رقعة التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة في جميع المجالات الرئيسية وهي الأمن والاستخبارات والسيبر والتكنولوجيا والاقتصاد وفي مجالات كثيرة أخرى. كما جرى الاتفاق على تشكيل طاقم يبحث قضية لم يتم الاتفاق عليها سابقاً وهي قضية الاستيطان في الضفة الغربية (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠/٢/٢٠١٧).

مخاوف

غير أن اللقاء، على الرغم من المؤشرات التي خرج بها، لم يكن في إمكانه تبديد بعض المخاوف المفتوحة على المستقبل.

وفي طليعة هذه المخاوف أن الانسجام والتوافق بين الزعيمين من شأنهما أن يعمقا تبعية إسرائيل للولايات المتحدة بصورة حادة يعتقد البعض أنها مطلقة. وبناء على ذلك، فإن هذه التبعية ربما تصعب على إسرائيل إمكان أخذ مسافة من سياسة واشنطن كما كانت تستطيع أن تفعل إزاء إدارة أوباما، على الرغم من أن هذه الأخيرة لم تتخل في الواقع عن التزامها بـ "العلاقات الخاصة" بين الدولتين.

وعلى سبيل المثال أكد بعض المحللين أن على نتنياهو أن يكون ناقداً بعض الشيء لترامب نظراً إلى أن مظاهر العداء للسامية برزت خلال عهده بشكل أكبر، ومع ذلك مدح نتنياهو ترامب باعتباره أفضل صديق لدولة إسرائيل والشعب اليهودي.

وأشار مراسل "هآرتس" حيمي شاليف إلى خطورة صمت الحكومة الإسرائيلية عن العداء للسامية في عهد ترامب، وقال: "لو كان أوباما هو من يتلثم بشأن إنكار المحرقة، كما يفعل ترامب هذه الأيام، لقامت الدنيا على جانبي المحيط، ولطالب مُشرعون جمهوريون برأسه، ولقامت منظمات يهودية على اختلافها بانتقاده بكلمات شديدة اللهجة، وكان نتنياهو نشر بياناً شديد اللهجة... وكان وزراء الحكومة وأعضاء في الكنيست وصفوه بأنه لاسامي، وكاره لإسرائيل، ومسلم من كينيا، ومؤيد للنازية. لكن عندما يكون الحديث عن ترامب، عزيز اليمين وإله المستوطنين، فلا أحد في الدولة يفتح فمه... الرئيس الأميركي الجديد شطب اليهود من البيان الذي أصدره في ذكرى اليوم العالمي للمحرقة، وأوضح بعد ذلك أن الأمر كان مقصوداً، وأنه ليس لديه نية للتراجع عنه. جميع المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، بما في ذلك أولئك الذي ينتمون إلى اليمين، وأولئك الذين مع شلدون إدلسون، احتجوا بصرامة، كما أن مشرعين أميركيين احتجوا بشدة، لكن ذلك اختفى في عاصفة التقييدات التي فرضها ترامب - بالذات في يوم المحرقة العالمي - على استيعاب لاجئين ومهاجرين مسلمين. أمّا في إسرائيل؟ فلا شيء، صمت مطبق!" ("هآرتس"، ٣١/١/٢٠١٧).

وإلى أن تنجلي الأمور أكثر سنشير إلى اجتهادين شائعين:

الأول، الاجتهاد الذي يعتقد أن المؤتمر الصحافي الذي عقده ترامب مع نتنياهو جرى قبل اجتماع الرجلين، وأنه لم يكن مصادفة، فهما لم يريدا عقد المؤتمر في بث مباشر بعد الاجتماع كي لا يكشف

الاختلافات في الآراء في حال ظهورها خلال محادثتهما، ولذلك كررا مواقفهما المعروفة، وكانا غامضين بما فيه الكفاية كي لا يُغضب أحدهما الآخر، وكي لا يُغضباً جمهوريهما (موقع "واينت" الإلكتروني التابع لـ "يديعوت أchronوت"، نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠١٧/٢/١٦).

الثاني، الاجتهاد الذي يتسق مع الأول في القول إن الغموض بشأن الوضع المستقبلي للبناء في مستوطنات الضفة الغربية لم يتبدد عقب الاجتماع بين الزعيمين، وكذلك فيما يتعلق بالخطة المستقبلية المتعلقة بالشرق الأوسط. ووفقاً لموقع "إنرجي" الإلكتروني، أكد مسؤولون كبار في الليكود و"البيت اليهودي" أن النية الأساسية لكل من نتنياهو وترامب تتعلق باتفاق مستقبلي على تعيين حدود إسرائيل الدائمة في مواجهة الفلسطينيين. واستناداً إلى هؤلاء المسؤولين الكبار، فإن من المفترض أن يتضمن الاتفاق المناطق التي تقوم عليها الكتل الاستيطانية، علاوة على أراضٍ إضافية. ويتخوف هؤلاء من أن يُعتبر هذا الاتفاق إنجازاً كبيراً للزعيمين، الأمر الذي سيؤدي بحسب وجهة نظرهم إلى تركيز جهدهما الأساسي على هذا الموضوع. لكن ما هو الفارق بين ترامب وأوباما في هذا السياق؟ أوباما أراد أن يفرض اتفاقاً على إسرائيل، بينما ترامب يريد التوصل إلى اتفاق مع نتنياهو يفرض على الفلسطينيين. في وضع كهذا سيكون الفلسطينيون أمام احتمالين: إما أن يقبلوا بما بقي من الأرض بعد أن يقرر نتنياهو وترامب ما هي الأرض التي ستعتبر إسرائيلية، وسيكون هذا بمثابة تحقيق حل الدولتين، وإما أن يقول الفلسطينيون "كلاً" وحينئذ سيكون هناك دولة واحدة فقط هي دولة إسرائيل التي ستفرض سيطرتها على المناطق التي قرر الزعيمان تطبيق السيادة عليها، بينما تبقى سائر الأرض على ما هي عليه اليوم. وذكر الموقع أن التخوف الذي يجري التعبير عنه في حزبي اليمين المذكورين هو أن يقوم نتنياهو، ارتكازاً على هذا الاتفاق الذي سيقدمه بصفته إنجازاً مهماً لإسرائيل، بالدعوة إلى انتخابات جديدة. وهنا، فإن احتمال نشوء انشقاق في الليكود شبيه بما حدث بعد إجلاء المستوطنين من قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥ سيكون احتمالاً واقعياً لتطور الأمور في الليكود والبيت اليهودي. ويدعي هؤلاء أنه "على الرغم من الفارق بين أوباما وترامب، ومع جميع الأجزاء الإيجابية التي تشتمل عليها مثل هذه الخطوة، فإنه سيكون من الصعب جداً على نتنياهو تمريرها داخل الليكود. هل من الممكن تخيل أشخاص مثل إدلشتاين وليفين وإلكين وآخرين يصوتون لصالح التنازل عن ألون موريه وإيتمار ومستوطنات أخرى؟" وإذا ما وصلنا فعلاً إلى هناك، وطبعاً الطريق إلى ذلك لا يزال طويلاً، فإن نتنياهو سيضطر إلى اتخاذ قرار في شأن ماذا عليه أن يفعل. هل سيمضي إلى انتخابات أم لا؟ وهل سيبقى في الليكود أم سيقوم حزباً جديداً؟ وهل يتمسك بالاتفاق الذي حققه مع ترامب أم سيتخلى عن الموضوع؟ كل شيء لا يزال غامضاً، لكن من وراء الكواليس الأرض بدأت تثور (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠١٧/٢/١٧).

أزمات نتنياهو الداخلية

يواجه نتنياهو في الفترة الأخيرة أزمة داخلية يتمثل جانبها المهم في خضوعه للتحقيق في قضيتين: الأولى، "القضية رقم ١٠٠٠"، وهي تلقيه "هدايا" أو "عطايا" بخلاف القانون من رجال أعمال بينهم رجل الأعمال اليهودي أرنون ميلتشين؛ الثانية، "القضية رقم ٢٠٠٠" والتي تدور حول جلسات عُقدت بين نتنياهو ومالك صحيفة "يديعوت أchronوت" أرنون (نونني) موزيس، وتتضمن شبهات بشأن وجود قضية رشوة بين الطرفين. وتنبثق من هاتين القضيتين أبعاد سياسية مهمة بشأن مستقبل نتنياهو السياسي، ومستقبل حكومته الحالية. ثمة من يعتقد أن مستقبل نتنياهو السياسي بات على المحك في ضوء ما سيرتب على هاتين القضيتين من نتائج، فإذا ما خرج منهما من دون لائحتي اتهام فإن ذلك سيؤدي عهداً جديداً من حياته السياسية يكون فيه الزعيم (وليس رئيس الحكومة فقط) الوحيد لإسرائيل في المرحلة المقبلة، لأن ذلك سيؤكد لقواعده

الاجتماعية بأنه مُلاحق سياسياً أكثر من أي رئيس حكومة وقائد سياسي آخر في تاريخ إسرائيل، وذلك بسبب مواقفه السياسية، كما صرّح مراراً، الأمر الذي سيزيد شعبيته أمام قواعده الاجتماعية - الانتخابية - الشعبية واليمينية، وسيبقى قائد اليمين للأعوام المقبلة، ورئيس الحكومة لأعوام كثيرة كما وعد.

أما في حالة تم تقديم لائحة اتهام في إحدى القضيتين أو في كليهما معاً، فإن ذلك سيشكل نهاية لحياته السياسية ويفتح المجال أمام حراك كبير في المشهد السياسي الإسرائيلي، ليس بالضرورة أن تكون حدوده المشهد الحزبي الحالي.

وقد يؤدي سقوط نتنياهو إلى ظهور لاعبين جدد في المشهد السياسي - الحزبي في إسرائيل، من خلال تشكيل حزب أو أحزاب جديدة برئاسة وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه يعلون أو غابي أشكنازي رئيس هيئة الأركان السابق، وهما من الشخصيات التي تستطيع جذب قطاعات انتخابية من قواعد حزب الليكود. يبدو واضحاً حالياً أن اليمين لا يرغب في سقوط نتنياهو في هذه المرحلة، لأن ذلك يعني بعثرة الخريطة السياسية والحزبية، الأمر الذي يسمح بدخول لاعبين جدد ينتظرون سقوط نتنياهو، وربما يشكلون بديلاً من الحكومة الحالية التي تُعتبر الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، ولا سيما أن الحكومة تقف على مفترق طرق يصفه اليمين بأنه تاريخي بسبب دخول ترامب إلى البيت الأبيض، والذي يعتبره اليمين فرصة لتحقيق مشروعه الاستيطاني وإنهاء خيار حل الدولتين، وضم مناطق في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. يضاف إلى هذا حقيقة يعرفها الليكود، وفحواها أن استطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى تفوق حزب "يش عتيد" ("يوجد مستقبل") برئاسة نئير لبيد، الأمر الذي يوفّر له إمكان الحصول على أكبر عدد من المقاعد. ومن الواضح أن غياب نتنياهو سيضعف الحزب أكثر فأكثر أمام "يش عتيد"، فضلاً عن أن سقوط نتنياهو قد يضعف الحزب أمام أحزاب اليمين الأخرى مثل "البيت اليهودي" و"إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليرمان. وهناك أزمة داخلية أخرى تواجه نتنياهو تتعلق بغضب المستوطنين عليه جراء قرارات تتخذها المحكمة الإسرائيلية العليا ضد بور ومنازل استيطانية أقيمت على أراضي فلسطينية خاصة. وقد حاول أن يهرب منها إلى الأمام من خلال: ١ - المصادقة على قرارات بناء بالجملة في مستوطنات الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية: ٢ - تصعيد سياسة هدم بيوت الفلسطينيين داخل مناطق ١٩٤٨ بحجة البناء غير المرخص، وذلك بالتوازي مع هدم البيوت في مناطق ١٩٦٧ بحجج شتى أبرزها عقاب مرتكبي عمليات مقاومة ضد جنود ومستوطنين إسرائيليين.

وفيما يتعلق بمناطق ١٩٦٧، فقد أصدر مركز "هموكيد - للدفاع عن الفرد" في ١٧ كانون الثاني/يناير الفائت تلخيصاً مرحلياً عن أعمال هدم البيوت العقابية - الانتقامية التي نفذتها السلطات العسكرية الإسرائيلية في مختلف مناطق الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، من سنة ٢٠١٤ إلى سنة ٢٠١٦، بيّن أن ٣٥ منزلاً هُدمت ضمن هذه العمليات: ١١ منها في شمال الضفة الغربية: ١٨ في جنوبها؛ ٦ في القدس الشرقية. وخلال الفترة المذكورة، جرى إغلاق ٧ منازل: ٣ في جنوب الضفة الغربية، و ٤ في القدس الشرقية التي يوجد فيها منزلان إضافيان مُعدّان للهدم أيضاً. وفي المقابل، حالت المحكمة العليا الإسرائيلية خلال الفترة المذكورة دون هدم ٨ منازل أخرى في مناطق متعددة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وذلك بإصدارها أوامر تمنع تنفيذ الهدم، استجابة لعدة طلبات التماس قُدّمت إليها. ويُضاف إلى هذه ٩٨ منزلاً أجرى الجيش الإسرائيلي "جميع القياسات اللازمة" تمهيداً لهدمها، لكن الأوامر اللازمة بشأنها لم تصدر بعد: ٦٦ منزلاً في جنوب الضفة الغربية: ١٤ منزلاً في شمالها؛ ١٨ منزلاً في القدس الشرقية.

أما في مناطق ١٩٤٨، فإن أصداء ما حدث في قرية أم الحيران البدوية في النقب لا تزال تتردد. فقد اندلعت هذه الأحداث عندما قام مفتشو وزارة الداخلية ودائرة أراضي إسرائيل برفقة قوات كبيرة من الشرطة والوحدات الخاصة بمداهمة القرية لتنفيذ قرار هدم بيوتها بحجة أنها أقيمت من دون تراخيص، وقد قُتل في تلك المواجهات مع الشرطة الإسرائيلية يعقوب أبو القيعان (٤٧ عاماً)، وأصيب آخرون بجروح بينهم عضو الكنيست أيمن عودة. ■